مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center For Studies And Planning

قراءة في كتاب

الفكر السياسي الإسلامي
بين الموروث وتحديات العصر

مراجعة: د.عبد الخالق كاظم

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

صدر مؤخرا كتاب «الفكر السياسي الإسلامي بين الموروث وتحديات العصر» عن مركز البيدر للدراسات والتخطيط - بغداد، 2025. بإشراف: د. صائب عبد الحميد، و: د. أسامة الشبيب. ويأتي الكتاب في إطار محاولة جادة لتجديد الفقه السياسي الإسلامي في ضوء المتغيرات البنيوية التي طالت الدولة، والمجتمع، ومفاهيم السلطة والشرعية السياسية في العالم المعاصر، من خلال قراءة نقدية للموروث، واستيعاب التحديات الفكرية والواقعية في السياق المعاصر؛ ولذلك فان الحاجة الى فكر سياسي قائم على أسس متينة ورصينة، ليس بابا من أبواب الترف الفكري، بل يعد حاجة أساسية لكل نظام سياسي يتولى او يطمح ان يتولى إدارة شؤون الحكم والدولة والمجتمع. كما ان الفكر السياسي ليس وليد النظرية وحدها، بل هو وليد أسئلة الحياة الكبرى، وليد التحديات الجادة التي تواجه الوضع القائم، فما أصل نشوء السلطة وما أساس شرعيتها؟ وما السبيل الى تأسيس الدولة؟ ومن الذي يتولى الحكم في الدولة وكيف تدار شؤونها؟ وما طبيعة العلاقة بين الحاكم والشعب او الامة؟ ما أدوات الحكم والسلطة وما العلاقة بين مؤسساتها الرئيسة؟ كيف يكون نظام القضاء وكيف تسير عجلة الاقتصاد وعلى أي مذهب اقتصادي؟ وما الأسس في العلاقات الخارجية للدولة؟ ونحوها من الأسئلة الرئيسة والمتفرعة الكثيرة.

يتكون الكتاب من أحد عشر فصلاً، وهو نتاج مجموعة من الباحثين من مشارب مختلفة، جمعتهم الرغبة في الإجابة عن أسئلة محورية تتعلق بالتحديات المعاصرة، ويأتي الكتاب في ظل لحظة فكرية حرجة، تعيش فيها المجتمعات الإسلامية صراعاً داخلياً بين استدعاء الموروث ومحاولة مواكبة التحديث السياسي. ولا يكتفي الكتاب بعرض المقولات التراثية في الفكر السياسي، بل يتجاوزها إلى مساءلة بنيتها، وتحليل جذورها، وقياس مدى قابليتها للتأقلم مع الدولة الحديثة ومفاهيم مثل الديمقراطية، والمواطنة، والتعددية السياسية، والعقد الاجتماعي. فاذا كان من المنطقي ان يتأسس الفكر السياسي في الإسلام على ركيزتين أساسيتين؛ المصدر التشريعي المتمثل

بالكتاب والسنة، ثم النتاج الفقهي والفكري المتقدم في الحقبة الأولى من تاريخ الإسلام وما بعدها، فان ثمة مصدرا جديدا خارجيا، بالغ الأثر، لا يمكن تجنبه او تجاهله، متمثلا بالواقع السياسي العالمي المعاصر، وكل ما افرزه من نظريات ومفاهيم رافقته وطبعته بطابعها.

ويُعد الكتاب من الإصدارات الجادة التي تعكس حراكاً علمياً نقدياً في حقل الفقه السياسي الإسلامي، ويضم مجموعة من الدراسات المتنوعة التي تناولت إشكاليات معقدة في الفكر السياسي الإسلامي من منظور مقاصدي، تحليلي، واجتماعي، مع سعي واضح لتجديد أدوات الفهم السياسي المعاصر انطلاقاً من الموروث الديني، ويعكس في الوقت ذاته صراعاً داخلياً بين التمسك بالموروث والانفتاح على الحداثة. ويتميز الكتاب بتعدد مناهجه، سواء كانت دراسات فقهية تأصيلية، او مقاصدية تجديدية، او سوسيولوجية سياسية، ويتضمن مقاربات نقدية تستفيد من الفلسفة السياسية الحديثة، كما أنه يُنتج تفاعلاً بين الفكرين السني والشيعي بطريقة علمية مسؤولة، مما يمنحه طابعاً وحدوياً وموسوعياً في آنٍ معاً. والكتاب لا يُقدّم إجابات جاهزة، بل يفتح فضاءً للنقاش، ويؤسس لما يمكن تسميته «فقهاً سياسياً نقدياً». ينتمي إلى مدرسة التفكير المزدوج التي تجمع بين الحفاظ على المرجعية التراثية والانفتاح على قيم الدولة المدنية.

وتناولت المحاور الرئيسة للكتاب التحولات التاريخية لمفهوم الولاية في الفقه الشيعي، ابتداء من الإمامة المعصومة وصولا إلى ولاية الفقيه عند الإمام الخميني، والاختلاف بين رؤى المرجعيات الدينية الشيعية المتعددة. ويعالج إشكالية تعدد الفقهاء، وحدود الصلاحيات، والفروق بين النصب والانتخاب. ويتناول القواعد الفقهية السياسية والتفريق بين الثابت والمتغير في الفقه السياسي، ويؤكد على مركزية العقل والمصلحة في الاجتهاد السياسي، مبرزاً إمكانات التحديث الفقهي المنبثق من مقاصد الشريعة. ويرصد بعض القواعد الأصولية التي يمكن إعادة تفعيلها في المجال السياسي،

ويدعـو إلى تأسـيس فقـه سـياسي يتجـاوز النزعـة النصوصيـة وضرورة اعتـماد مقاربـة مقاصديـة تميـز بـين الثوابـت القيميـة والمتغـيرات الإجرائيـة، كـون الجمـود عـلى حرفيـة الفتـاوى يـؤدي إلى تكلـس فقهـي يعجـز عـن مواكبـة الدولـة الحديثـة. امـا الفقـه السـياسي الإسـلامي في ضـوء مقاصـد الشريعـة فينطلـق مـن التأسـيس لفكـر سـياسي مقاصـدي، قـادر عـلى تجـاوز الأطـر الحرفيـة، ويتبنـى نظريـة «الشرعيـة العقلانيـة» في الحكـم، اذ أن غيـاب البعـد المقاصـدي في الفقـه السـياسي أدى إلى نتائـج سـلطوية. الامـر الـذي يؤكـد ضرورة اعتـماد التعاقـد الاجتماعـي والاختيـار الشـعبي، وعقلنـة الفقـه السـياسي وربطـه بمقاصـد العدالـة، والشـورى، وكرامـة الإنسـان.

ويعـرض الكتـاب الى مفهـوم التعدديـة السياسـية وفـق رؤيـة فقهيـة تؤسـس للقبـول بالتعـدد في المجتمـع المسـلم، وينتقـد الفهـم الإقصـائي الـذي تبنتـه بعـض حـركات الإسـلام السـياسي، وبـيّن قابليـة الفقـه الإسـلامي -بقراءتـه المقاصدية- لاسـتيعاب التعـدد والاختلاف، ورفـض الانغـلاق المذهبـي والسـياسي، وبنـاء شرعيـة سياسـية تعدديـة داخـل المرجعيـة الإسـلامية. ويناقـش ازدواجيـة الخطـاب الإسـلامي بـين الدولـة الدينيـة والدولـة المدنيـة، ويوضـح أن أغلـب أحـزاب الإسـلام السـياسي تتبنـى خطابـاً دينيـاً لكنهـا تمـارس سياسـية براغماتيـة. ويحـاول تفكيـك الخطـاب المـزدوج لبعـض الإسـلاميين بـين الديـن والمدنيـة.

امـا إشـكالية الدولـة الوطنيـة فيسـتعرض التحـدي الـذي تواجهـه مفاهيـم الأمـة والشريعـة أمـام صعـود الدولـة الوطنيـة الحديثـة، مـبرزاً التوتـر بـين الهويـة الإسـلامية والهويـة الوطنيـة. مبينـا أن المفهـوم الإسـلامي للدولـة لا يتنـافى مـع الانتـماء الوطنـي شريطـة أن لا يُقـصي المرجعيـة القيميـة للإسـلام، فالدولـة الوطنيـة أصبحـت ضرورة واقعيـة رغـم تباينهـا مـع المفهـوم الإسـلامي التقليـدي. ويتطـرق الى المواطنـة ونظريـة ولايـة الفقيـه مـن خـلال حقـوق غـير المسـلمين والمخالفـين ضمـن دولـة إسـلامية تخضـع لولايـة الفقيـه، محـاولاً استكشـاف إمـكان المواءمـة بـين المفهومـين وصياغـة فهـم مـدني للولايـة يراعـي حقـوق الجميـع. امـا الإسـلام السـياسي والعلمانيـة فيعـرض مـن خلالـه الى تاريـخ العلاقـة

الجدلية بينهما، مشدداً على ضرورة إنتاج نموذج توافقي يتجاوز التناقض الصدامي، ويقوم على التمايز لا التضاد، يحترم الدين ولا يختزل السياسة في الطابع الديني.

ويسعى الكتاب الى قراءة مفهوم المستبد العادل كأداة لتبرير التسلط باسم الدين، وبيان تحوله إلى إشكالية في الوعي السياسي الإسلامي. ويحلل مفهوم «المستبد العادل» كمفارقة بنيوية أنتجها فقه الضرورات. ويحلل الديمقراطية في الفقه السياسي السني، اذ يرصد محاولات مواءمة الديمقراطية مع الفقه السني، مع التركيز على التجاذب بين مفهوم «الشورى» و«التفويض الشعبي». وبيان القبول المشروط لها ضمن ضوابط الشريعة.

ويتناول الكتاب في محطته الأخيرة الإسلام السياسي في خطاب السيد السيستاني من خلال رؤيته التي تتميز بـ«اللاعنف السياسي» و«الحياد النسبي»، ويرى أن المرجعية يجب أن تبقى ضابطة للمجتمع، لا شريكاً في السلطة التنفيذية، بوصفها نموذجاً «غير سلطوي» يكتفي بالدور التوجيهي، مما يفتح أفقاً جديداً للعلاقة بين الدين والسياسة؛ مما يجعله مثالاً على التوازن بين الفقه والواقع السياسي.

والكتاب لا يقدم أجوبة نهائية بقدر ما يفتح فضاءً واسعاً للأسئلة النقدية البنّاءة، وهو بذلك يمثّل مساهمة مهمة في تفكيك المركزية التراثية الصلبة، وبناء مشروع فقه سياسي إسلامي حديث، لا ينفصل عن مرجعيته الدينية، ولا يتقوقع داخلها، ويدعو إلى التفكير مجدداً في علاقة الإسلام بالدولة والمجتمع. اذ من الضروري فهم الدين بشكل سليم والفرز بين النص وتأويلاته البشرية، وهي تأويلات تراكمية، تاريخية، لا يمكن اعتبار أي منها ذا صلاحية خاصة في تمثيل ما هو ديني، فالمشكلة ليست في صلاحية الإسلام، فهذه قضية عقائدية ثابتة، انما المشكلة في صلاحية المسلمين أنفسهم لمواكبة كل زمان ومكان، بما ينتجونه من فكر قادر على معالجة قضايا العصر والتقدم من خلالها الى الامام.

هوية الكتاب

العنوان: قراءة في كتاب.. الفكر السياسي الإسلامي بين الموروث وتحديات العصر

اسم المؤلف: د.عبد الخالق كاظم / باحث حاصل على الدكتوراه في اللغة العربية

سنة النشر: 2025

الرابط: https://alsabaah.iq/113237-.html

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحّية، تأسس سنة 2015م، ومُسجل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

ويسعى المركز للمساهمة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام، ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. ويسعى المركز لدعم الإصلاحات الاقتصادية والتنمية المستدامة وتقديم المساعدة الفنية للقطاعين العام والخاص، كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص، والنهوض به لتوفير فرص عمل للمواطنين عن طريق التدريب والتأهيل لعدد من الشباب، بما يقلل من اعتمادهم على المؤسسة الحكومية، ويساهم في دعم اقتصاد البلد والارتقاء به.

ويسعى أيضاً للمساهمة في بناء الانسان، باعتباره ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني وتطبيق رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الاخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org